الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٣١
الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٩٩ من جدول الأعمال

الجلسة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تعقد الجمعية العامة هذه الجلسة التذكارية وفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة الثالثة التي عقدتها الجمعية العامة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وإعمالا للقرار ٢٠٥/٥٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وأود أن أطلب أن نحاول، خلال هذه الجلسة من جلسات الجمعية العامة، أن نجعل بياناتنا موجزة ومحددة بقدر الإمكان، نظرا لما نعلقه على وقتنا من قيمة.

نجتمع هنا اليوم لإحياء ذكرى حدث رئيسي في تاريخ التعاون الدولي من أجل التنمية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ علامة بارزة في جهود الأمم المتحدة المتواصلة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وهذا التعاون كما نعلم جميعا هو أحد الأهداف الأولية للمنظمة. وقد اعتمد المؤتمر خطة عمل بوينس آيرس كإطار معياري مصمم من أجل تحسين هيكل العلاقات الدولية بزيادة التشديد على استخدام القدرات التقنية والعلمية المتزايدة في البلدان النامية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بلدان الجنوب.

والخطة باعتبارها الهدف النهائي من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إنما ترسي من ناحية قواعد الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا فيما بين البلدان النامية؛ وتعزز، من ناحية أخرى، المشاركة العالمية. وعلى هذا وضعت خطة عمل بوينس آيرس على مدى ٢٠ عاما إطار سياسة لتمكين البلدان النامية من دفع اعتمادها على الذات بتسخير واستغلال قدراتها الذاتية.

ولكي تؤكد الخطة على استمرار أهمية المشاركة الدولية فهي تشدد على أن مقترحاتها الجديدة تكمل القواعد التقليدية للتعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب وليست بديلة عنها. ولئن كانت الخطة تضع على عاتق البلدان النامية المسؤولية الأولى عن تنظيم وإدارة وتمويل التعاون التقني فيما بينها فإنها تدعو أيضا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى القيام بدور حفاز وتشجيعي في النهوض بهذا التعاون.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86010
9886010

وتحدد الخطة عددا من الأهداف التي تتطلب من البلدان النامية تعزيز قدراتها الخلاقة؛ وتقاسم مواردها البشرية والتقنية، وتحسين نوعية ونطاق التعاون الدولي، وتوسيع وتنقيح الاتصالات فيما بينها على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية.

وقد تكررت إعادة التأكيد على استمرار صلاحية خطة عمل بوينس آيرس في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمرات ومجالس إدارات الكثير من الوكالات المتخصصة. وعلى وجه التحديد، أشار قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦ إلى أن التعاون الدولي فيما بين البلدان النامية يظل عنصرا أساسيا من عناصر التعاون الاقتصادي العالمي. وفي القرار ١٧٢/٤٨ ذهبت الجمعية إلى أبعد من هذا بأن حثت الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تمنح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولوية عالية ودعما كاملا.

واستخدمت البلدان النامية منذ السبعينات إطار التعاون التقني بشكل متزايد لدعم أواصر التعاون فيما بينها في سياق ترتيبات التكامل الرسمية دون الإقليمية والإقليمية، ومن خلال تبادلات تعاونية أكثر مرونة. كما سعت البلدان النامية إلى تشجيع الشراكة الحقيقية فيما بينها على أساس أن لكل بلد موارده وقدراته التي يستطيع تقاسمها مع الآخرين وعرضها عليهم، كما له احتياجاته التي يمكن أن يلبيها الآخرون. واتخذت بلدان كثيرة مبادرات لوضع سياسات جيدة التحرير وترتيبات مؤسسية ملائمة بغية كفالة اتباع نهج منسق وإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى أثر الاتجاهات الحديثة نحو العولمة أصبح من المعترف به على نحو متزايد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة هامة لتمكين بلدان الجنوب من المشاركة بفعالية في النظام العالمي الجديد البادئ في الظهور. وينطبق هذا بشكل أكبر في ظل الاتجاه المعروف فيما بين البلدان الصناعية نحو تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة فيما يتعلق باعتماد الأموال للبرامج والوكالات المتعددة الأطراف.

وبغية إدراك الإمكانات الكاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتلبية التطلعات المثارة في خطة عمل بوينس آيرس قبل عشرين عاما، يجب على الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، أن تغتنم وجود الزخم الحالي وتعتمد على المنجزات السابقة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسوف يتطلب هذا بذل جهود مضنية لتوسيع نطاق فهم إمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولتعزيز فعالية الأطر المعيارية والإجراءات المتبعة ومراكز الاتصال من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الوطني، وتشجيع تبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية. كما سوف يتطلب من المجتمع الدولي أن يبادر بحماس أكبر بتمويل الأنشطة التي تنفذ في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

ومن ثم فإن هذا الاجتماع التذكاري فرصة سانحة لأن يجدد المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على العوامل التي تعرقل الاستفادة الكاملة من القدرات والموارد المتاحة وتسريع عجلة التنمية في العالم النامي بأسره. وفي ضوء خليط الفرص والتحديات السائد الذي تجلبه العولمة فإن إمكانات هذه التبادلات ينبغي أن تستغل بالكامل. أما الآفاق المشجعة في زيادة التبادل التجاري وفرص الاستثمار في بلدان الجنوب فهي ملموسة في الاسقاطات الديمغرافية الحالية التي تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيعيش نحو ٧ بلايين نسمة من عدد سكان العالم المتوقع وهو ٨,٥ بلايين نسمة، في بلدان الجنوب - أي ٧ بلايين من ٨,٥ بلايين. ويوحي هذا بأن هناك نطاقا هائلا أمام بلدان الجنوب للاستفادة من تزايد فرص السوق والاستثمار.

أختتم بالقول إن الاستجابة للتوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس في سياق العولمة الجديد - وهي القضية التي توليها هذه الجمعية اهتماما خاصا - تتطلب من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل متعاونة لاستنباط نهج جديدة ومحسنة للمؤسسات الوطنية وعلى النطاق العالمي بغية تشجيع المؤسسات التجارية العامة والخاصة واتخاذ اجراءات من جانب العناصر الاقتصادية الفاعلة والدول ذاتها، بقصد تحقيق الهدف السامي من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

وكيلة الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بوينس آيرس؛ تمشيا مع قرار الجمعية العامة المعتمد في هذا الصدد في العام الماضي. وعلى مدى هذين العقدين اهتم المجتمع الدولي جديا بالتوصيات الواردة في خطة العمل. وكانت الخطة قد صممت أمام

خلفية تعاظم التفاوتات بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية لرسم خريطة الطريق إلى تضييق تلك الفجوة.

لقد حثت الخطة جميع الشركاء المعنيين بالتعاون الإنمائي الدولي على إيجاد حلول نابعة من بين بلدان الجنوب لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة بزيادة استخدام القدرات البشرية والموارد المادية الموجودة في بلدان الجنوب.

وقد اعترف رسميا في الأمم المتحدة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ انعقاد مؤتمر بوينس آيرس في عام ١٩٧٨. وهو يشمل نوعين من الشراكة: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. والهدف من هذين النهجين المترابطين تمكين الجنوب من تعزيز اعتماده الجماعي على الذات، والمشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي الدولي.

ومنذ عقد السبعينات بدأت مزايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتجلى كأوضح ما تكون في تشكيل تجمعات إقليمية عبر الجنوب. وعن طريق التكامل الإقليمي وسعت بلدان عديدة من حجم أسواقها، وعجلت خطى التصنيع، وأرست الأساس لتكامل أكثر منهجية لهياكل الإنتاج عبر الحدود الوطنية. ومع أن بعض مخططات التكامل هذه أصابها الركود، فالعديد منها أحرز تقدما مطردا، واكتسب حيوية وزخما أثناء الثمانينات والتسعينات.

كما أن التغيرات العميقة التي استجدت في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات، كان لها بالمثل تأثير عميق على التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. فقد أنشأت سياقا جديدا وأساسا منطقيا جديدا لتعزيز التعاون التقني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة. وهذه التطورات أكدت مدى عقم الأفعال الانفرادية في عالم مترابط.

وما برحت الأمم المتحدة منذ عقد السبعينات تؤدي دورا هاما في النهوض بالتعاون التقني. فقد وفرت التوجيه بشأن السياسات والإجراءات. ودعمت بناء القدرات المؤسسية، والربط الشبكي ونظم المعلومات. والعديد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، كان ناشطا في وضع سياسات تركز بشدة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ففي مجال بناء القدرات، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومجموعات السلع الأساسية، مثل اتحاد البلدان المصدرة للموز، في الجهود التي تبذلها لتعزيز قدراتها كافة. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتقديم مساعدة مماثلة لمختلف التجمعات الإقليمية في عملية تطوير المؤسسات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية، كل وفقا لولاياته وخبراته.

وبدعم من منظمات ووكالات الأمم المتحدة أصبحت الترتيبات المحسنة للربط الشبكي والتوأمة سمة هامة من سمات التعاون التقني في السنوات الأخيرة. ودعمت اليونسكو الشبكات التعليمية في منطقة البحر الكاريبي، وعززت التبادلات فيما بين مختلف المنظمات العلمية على مستوى العالم. وسهلت منظمة العمل الدولية التبادلات فيما بين مختلف مراكز الخبرة في مجال إدارة العمالة. وباستخدام شبكات لتعزيز الأمن الغذائي، كان لمنظمة الأغذية والزراعة دور فعال في إنشاء "شبكة بيوغاز" في أمريكا اللاتينية، ودعمت إنشاء شبكات المحاصيل الغذائية. كما دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شبكة للمعلومات التجارية تربط بين عدد من البلدان الآسيوية، فضلا عن قيامه برعاية الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي تطبق تكنولوجيا المعلومات الحديثة للنهوض بالتجارة.

وكان العديد من البلدان المتقدمة النمو داعما قويا لأنشطة التعاون التقني التي بدأتها مجموعات من البلدان النامية. وقدمت اليابان وأيرلندا وكوريا الجنوبية تبرعات سخية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أنشأه في عام ١٩٩٥ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أنشأت البرازيل وشيلي صندوقا خاصا لمساعدة بلدان نامية أخرى في أمريكا اللاتينية، في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالنظر إلى تدني الاتجاه العام في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الموارد الأساسية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، تقوم الحاجة إلى زيادة المساهمات في الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

إن التغيرات المنقطعة النظير التي تحدث في النظام الاقتصادي الدولي منذ الثمانينات - وفي مقدمتها عولمة الأسواق وهياكل الإنتاج - تجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر وجاهة وأهمية من أي وقت مضى باعتباره أداة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة في النظام الاقتصادي الناشئ.

وأمامنا عدة تحديات. أولا، على الرغم من التباين المتسارع في الأداء الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يجب أن نسلم بأن بلدان الجنوب ما زالت تتشاطر عددا من الاحتياجات الإنمائية الأساسية. وهذه تتضمن الحاجة إلى رؤوس الأموال الخارجية والمساعدة الإنمائية؛ وإلى الوصول إلى أسواق التصدير والعملة الأجنبية؛ وإلى التكنولوجيات؛ وإلى بيئة اقتصادية خارجية منصفة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

ثانيا، هذه الاحتياجات المشتركة تنشئ أساسا منطقيا جديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يقتضي من البلدان النامية أن تحشد مواردها البشرية والمادية، وأن تعمل بشكل جماعي لخلق نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا وديمقراطية. وإذا كان المطلوب أن تملك بلدان الجنوب زمام مصيرها، فمن الضروري أن يكون لها صوت مسموع في كل المحافل الدولية.

ثالثا، بالنظر إلى المزيج المركب من الفرص والتحديات الذي تفرزه العولمة، لا بد من أن تتكيف منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله مع مطالب السياق الإنمائي الجديد، وأن يضاعفا من جهودهما في دعم التعاون التقني والاقتصادي.

رابعا، يتعين على جميع منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن تنفذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١. ويجب عليها أن تتأكد من أنها تولي التعاون التقني والاقتصادي الاعتبار الأول في تصميم أنشطتها التنفيذية وصياغتها وتنفيذها وتقييمها. وينبغي لأسرة الأمم المتحدة أيضا أن تخصص للتعاون التقني والاقتصادي مزيدا من الموارد من ميزانياتها البرنامجية العادية. وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها أن توفر الفرص لتعزيز الترتيبات التعاونية المشتركة، وأن تسخّر مختلف اختصاصاتها القطاعية لصالح أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي للجان الإقليمية أن تضطلع بدور نشط في تعزيز ودعم الأنشطة الإقليمية والأقاليمية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للتجمعات دون الإقليمية والإقليمية.

وهذا الاجتماع الذي يعقد عشية الألفية الجديدة، يتيح للمجتمع الدولي لحظة مؤاتية للتفكير بجدية في الموارد والاستراتيجيات والشراكات التي تحتاجها البلدان النامية لكي تغتنم الفرص التي يوفرها عالمنا السائر في طريق العولمة.

وفي هذه الحقبة التي تتضاءل فيها الموارد المطلوبة للتنمية، من المهم إلى أقصى حد أن نبني شراكات جديدة تستند إلى المعارف والقدرات المتبادلة. ويجب على منظمات ووكالات الأمم المتحدة أن تقوي اتصالاتها مع المنظمات في العالم النامي، وأن تساعد على صوغ مشاركة فعالة للقطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني والاقتصادي. وأحث جميع البلدان على المساهمة في الصندوق الاستئماني الطوعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتستدعي الجهود المجددة لتعزيز أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجود نهج منسق فيما بين أسرة الأمم المتحدة بكاملها. وهذه الدورة للجمعية العامة ستنظر في نص منقح للمبادئ التوجيهية الخاصة باستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني، وفي تقرير الأمين العام عن تعزيز دمج نهج التعاون التقني والاقتصادي في التنمية.

وأشجع جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة على تضمين بُعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطتهم التنفيذية، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية بمجرد إقرارها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكر الممثلين بأن هذا الاجتماع مكرس على وجه الحصر للاحتفال بذكرى سنوية هامة لخطة عمل بوينس آيرس. وهو ليس اجتماع عمل عاديا للنظر بتعمق في مسألة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. وبالتالي، أحث جميع المتكلمين أن يدبروا وقتهم بطريقة تتسم بأقصى درجة ممكنة من التعاون.

أعطي الكلمة أولا لممثل نيجيريا الذي سيتكلم باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

السيد أكنوافور (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ومن دواعي اعتزازي أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وفي بلدي نيجيريا، وفي قارتي ومنطقتي أفريقيا، لا شك لدينا في أن تصريف شؤون الجمعية العامة سيستفيد فائدة جمة من خبرتكم وحكمتكم.

لما كانت جميع الدول الأفريقية أعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، التي كانت فكرة إنشاء آلية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فكرتها الأساسية، فإن ملاحظاتي الموجزة هذا الصباح لن يكون لها أساس متين إن لم نذكر بأن حُب أفريقيا لضرورة وإمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإيمانها بهما يعودان إلى عام ١٩٧٧، أي قبل عام من مولد خطة عمل بوينس آيرس. إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماعه في دورته العادية التاسعة والعشرين المعقودة في ليبرفيل بغابون، أقر أولا بأن:

> "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل ضرورة تاريخية أنتجتها الحاجة إلى نظام دولي جديد" [و] "عملية واعية ومنهجية وذات دافع سياسي وضعت لخلق إطار من الروابط المتعددة بين البلدان النامية".

وخلال شهر تموز/يوليه نفسه من عام ١٩٧٧، صادق اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية على توصيات الوزراء التي أعاد تأكيدها مجلس وزراء المنظمة في تموز/يوليه ١٩٧٨ في دورته العادية الحادية والثلاثين، المعقودة في الخرطوم بالسودان. بعد ذلك، أصبحت وفود أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت في ذلك الحين زهاء ٥٠ وفدا، جزءا لا يتجزأ من وفود ١٣٨ دولة التي اعتمدت بتوافق الآراء، في بوينس آيرس في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، خطة عمل تعرف الآن بخطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

وما أسعد بعد ذلك قلوب جميع الأفريقيين - ولا بد لي أن أضيف، قلوب مواطني جميع البلدان النامية كان ما أبدته هذه الجمعية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، من حكمة وحس مرهف على نحو فريد عندما قررت تأييد خطة عمل بوينس آيرس، حيث أنها تتعلق بالحاجات الإنمائية لأكثر من ثلثي عضوية الأمم المتحدة، وحثت جميع الحكومات وجميع عناصر منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ توصياتها.

واليوم، بعد مرور عقدين من الزمان على ذلك ونحن على أعتاب ألفية جديدة، ينبغي للذكرى العشرين للمخطط الأولي لخطة عمل بوينس آيرس أن توفر لنا جميعا فرصة ليس فقط لقرع طبولنا وصدورنا احتفالا بما حققناه من إنجازات. فاليوم، وبنفس القدر من الأهمية، علينا جميعا أن نمعن الفكر ونقيِّم السلبيات والإيجابيات ونتأمل في سرائرنا بصراحة حتى يتسنى لنا أن نرى بصورة ملموسة ما كان يتعين علينا أن نحققه وما يجب أن نتغلب عليه من مشاكل أو تحديات إضافية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كا (السنغال).

لا شيء يشير إلى أهمية خطة عمل بوينس آيرس أكثر مما قاله المدير المنتهية ولايته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صديقنا العزيز والخبير المحنك السيد جيمس غوستاف سبيث، حينما ذكرنا في أيار/ مايو من هذه السنة بأن، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب لم يعودا، بالنسبة للبلدان النامية، خيارين وإنما ضرورتين في عصرنا الذي يتسم بالعولمة. ونحن عندما نحتفل بهذه المناسبة يحق لنا أن نسعد لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يدع البلدان النامية تواجه مصيرها وحدها. لا سيما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ساعد بقدر ليس بالقليل، خاصة عن طريق وحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومطبوعاته الدعائية الغزيرة، في زيادة الوعي بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والحاجات الإنمائية للبلدان النامية. إن الوحدة الخاصة، بصفتها عاملا حفازا موثوقا به وشريكا نشطا للحكومات الوطنية ولمنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ما فتئت تعزز وترصد التطبيق العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشتى السبل، بما فيها رعاية دراسات وتقييمات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية القائمة على الأنشطة، وتعزيز القدرات الوطنية من أجل إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومواءمة القدرات مع الاحتياجات.

ونتيجة لجهود التوعية والتعزيز هذه، قام عدد من البلدان بتخصيص موارد كبيرة من أجل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ميزانياتها الوطنية

و/أو مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية. ومن هذه الجهود، أن البحوث - على سبيل المثال في الأعشاب الطبية في أحد بلدان الجنوب - أسفرت مؤخرا عن تقدم مرغوب فيه في شبكة أبحاث خطر مرض الخلية المنجلية والسيطرة عليه في بعض البلدان النامية الأخرى، مما أحيا الأمل في إيجاد علاج نهائي لهذا المرض في يوم من الأيام. كذلك نحن سعداء لأن أوجه تكامل المزايا الطبيعية فيما بين البلدان النامية والمستويات المتنوعة لنموها، كما أوضحتها خطة عمل بوينس آيرس، قد عمقت التعاون التقني فيما بين بعض البلدان في الجنوب، حيث أتاحت لها بالتالي فرصا واسعة لنقل المعرفة أو تبادلها بيسر نسبي وبكلفة أقل مما لو تعين عليها اكتساب معرفة مماثلة من البلدان المتقدمة النمو.

كما لا يجدر بنا في هذا التجمع أن نغفل الإشارة إلى الدور الداعم والإيجابي الذي يضطلع به على نحو مماثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تعزيز التجارة والتمويل بين بلدان الجنوب، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وحركة عدم الانحياز ومركز الجنوب، دعما لمبادرات مجموعة الـ ٧٧ من أجل التعاون.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعود إلى نقطة أثيرت في توضيحنا الأول. إذ نحتفل بالذكرى العشرين لخطة عمل بوينس آيرس، سنؤدي خدمة كبيرة لذاكرتنا الجماعية وللأجيال المقبلة إذا خصصنا أيضا بعض الوقت لتسليط الضوء على المجالات التي قد تكون استعصت على أقصى الجهود التي بذلناها، أو المجالات التي لم تؤد تلك الجهود فيها إلى النتائج المرجوة.

أولا، حتى لو أنشئ برنامج كامل للتعاون التقني داخل الجنوب، يشمل جميع البلدان النامية، سيظل ذلك البرنامج في حاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية للنجاح في تحقيق هدفه. إن استمرار تدني معدل النجاح في بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، التي تُمثل مصدرا خارجيا كبيرا لتمويل التنمية، ينبغي بالتالي عكس اتجاهه بغية تمكين المساعدة التقنية فيما بين البلدان النامية من أن تُسهم إسهاما حاسما في تنمية البنية الأساسية والقطاع الاجتماعي في البلدان النامية.

إن جميع البلدان النامية، لا سيما الـ ٤٠ الأقل نموا بينها، والتي توجد غالبيتها في أفريقيا، تعيق جهودها للتعاون بشدة أعباء الدين الخارجي الثقيلة على نحو لا يُطاق، حيث ساءت تلك الحالة بسبب الأثر المناوئ للأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخرا. إن هذا العائق له أثر سيء بصفة خاصة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويكمن أحد التدابير العديدة الرامية إلى تخفيف أثره السلبي في تحويل الدين للنهوض بالاستثمارات الإنمائية، وفقا لحاجات البلدان النامية.

ثالثا، يمثل وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق مكونا حاسما بوسعه أن يعزز قدرة كل بلد نام على التعاون بشكل أكثر فائدة ومغزى. إن النظام التجاري الدولي الحالي لن يساعد البلدان النامية، خاصة تلك التي تنتج السلع الأساسية، على نحو أكثر فائدة، إلا إذا أصبح، وفقط إذا أصبح، نظاما منصفا على نحو متعدد الأطراف، وآمنا، وغير تمييزي، وبه قواعد يمكن التنبؤ بها، ويكون بالتالي قادرا على تعزيز القدرة الاقتصادية للبلدان النامية المعنية.

هذا هو الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية، وإذا تمت معالجتها على نحو مناسب، وإذا توفرت الزيادة المطلوبة في الموارد الأساسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونحن على وشك الدخول في السنة الحادية والعشرين لبرنامج عمل بوينس آيرس، فستتوفر الوسيلة للقضاء على الفقر وحماية مواطني البلدان النامية وتمكينهم على نحو مناسب من الحصول على فوائد العولمة في عالم مترابط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثل نيبال الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد شاه (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأعمل بالنصيحة التي كررها الرئيس، وسأوجز قدر الإمكان.

أود أن أشيد بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية بروح وبجهود البلدان الـ ١٣٨ التي اعتمدت قبل ٢٠ سنة في بوينس آيرس، الأرجنتين، خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

اليوم مناسبة لتجديد التزامنا وللتأكيد مجددا على استمرار أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف

نهائي يتمثل في بناء شراكة عالمية أكثر عدلا من أجل التنمية والسلام. وهو أيضا مناسبة لنا جميعا ليس لاستعراض الإنجازات التي حققتها خطة عمل بوينس آيرس فحسب، بل والأهم من ذلك الدروس التي استخلصناها من تنفيذها.

في السنوات الـ ٢٠ منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، حدثت تغيرات عميقة يكاد يتعذر إدراكها في العلاقات الدولية. فالقدر الأكبر من الترابط في العالم بفعل العولمة والتحرر الاقتصادي، يفرض تحديات ومخاطر جديدة، ولكنه يوفر أيضا زخما جديدا وأساسا منطقيا جديدا لإقامة تعاون أوثق فيما بين الأمم. ونعتقد أن زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة ضرورية لكفالة المشاركة العادلة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي البازغ.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بولندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد وزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لامتياز لي أن أقوم اليوم، بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، بعرض بعض الملاحظات.

قبل عشرين عاما، سجل مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مفهوما جديدا للبيئة المطلوبة لإجراء حوار دولي بشأن التعاون التقني. ويتمحور هذا التعاون منذ فترة طويلة بصورة حصرية تقريبا حول مبادئ تقليدية للشراكة بين الشمال والجنوب في حين لم تؤخذ في الاعتبار الكامل الامكانية المتنامية للبلدان النامية نفسها. ولقد أوجد مؤتمر بوينس آيرس نوعا جديدا من العلاقات الدولية يقوم على تبادل إقليمي أوثق للخبرات بين البلدان النامية، مع استعمال شكل خاص من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يعتمد على الأنشطة العملية لمنظومة الأمم المتحدة.

ولقد ظهر في العقدين الماضيين عدد من البلدان النامية بوصفها مناطق ذات تنمية اقتصادية كبيرة وبوصفها مصادر هامة للابتكار التكنولوجي. ونلاحظ مع الارتياح الإمكانية الاقتصادية المتزايدة للجنوب الذي أخذ يصبح طرفا هاما في الاقتصاد العالمي. ومن جانب آخر، تعزز هذه الحقيقة الفرص المتاحة وزيادة حاجة البلدان النامية إلى إقامة علاقات تعاون فيما بينها على حد سواء. وبغية تحقيق هذا الغرض، يوفر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أدوات فعالة لتبادل الخبرات في التعاون التقني وحل المشاكل بين البلدان النامية سعيا لتحقيق مصالحها المشتركة بهدف نهائي يتمثل في زيادة التنافس بين اقتصاداتها في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه، يفي التعاون الإقليمي جيدا بغرض كسب تأييد المجتمعات المدنية للسياسات الوطنية، حيث أن تناول المشاكل الإقليمية أسهل عليها من التصدي للمشاكل العالمية.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في عملية تنفيذ شكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة العملية للمنظومة. وينبغي إعطاء فضل خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدراج هذه الممارسات في برامج تنفذ مع مجموعة عريضة من الشركاء على الصعد المحلية، وعلى إنشاء صندوق استئماني لتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

لقد قدمت الجمعية العامة، بتأييدها خطة عمل بوينس آيرس في قرارها الصادر عام ١٩٧٨، برهانا ملموسا على التزام المجتمع الدولي بروح الخطة وهدفها النهائي. وفي مناسبة لاحقة، أيدت الجمعية العامة اتجاهات جديدة لتعزيز دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في توفير الإرشاد التقني للأنشطة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يراعى الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لاستخدامه في جهود التنمية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة فضلا عن جميع الشركاء الآخرين. ونتيجة لذلك، اتخذت إجراءات مكثفة على يد عدة كيانات في منظومة الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبعض اللجان الاقتصادية الإقليمية، بغية إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها الرئيسية. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة في هذا الميدان، ونعتقد أنه ينبغي تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره جزءا أصيلا من تطوير تعاون إقليمي فعال.

ومع أخذ الآراء المعرب عنها في خطة للتنمية في الاعتبار، فضلا عن الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة السنة الماضية في قرارها بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل بذل جهودها من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشكل، على حد تعبير ذلك القرار، "عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية وأساسا ضروريا للاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي فضلا عن أنه وسيلة لضمان اندماج ومشاركة الدول النامية بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي وأنه ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له". (القرار ٥٢/٢٠٥، الفقرة ٢)

ونحن في مجموعة دول أوروبا الشرقية، ندرك أن هناك إمكانية كبيرة لم تستكشف بعد لتشكيل أواصر شراكة بين بلدان الجنوب والبلدان الأعضاء في مجموعتنا. وثمة ضرورة أيضا لأن تتجاوز هذه الأواصر الانقسامات القديمة بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب. وفي هذه المناسبة الرسمية، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق هذا الهدف في السنوات المقبلة، وفقا لموضوع اجتماعنا اليوم "نحو شراكة عالمية من أجل التعاون بين بلدان الجنوب" في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية التي ستتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة أغويار (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف كبير لي، بوصفي منسقة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن أحيي هذه الذكرى السنوية الميمونة لخطة عمل بوينس آيرس، التي تحمل اسم مدينة تقدمية طليعية في نصف الكرة الغربي.

في عام ١٩٧٨ أعطت خطة عمل بوينس آيرس للبلدان النامية قوة دافعة لأشكال جديدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتضمنت أهدافها تعزيز قدرة البلدان النامية على تسخير الوسائل المتاحة لها من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل التنمية تمشيا مع قيمها وتطلعاتها واحتياجاتها المحددة؛ وتشجيع وتعزيز القدرة الجماعية بين البلدان النامية من خلال تبادل الخبرات، وتشاطر الموارد التقنية وتطوير قدرات تكاملية؛ وزيادة حجم التعاون الدولي وتعزيز نوعيته وزيادة كفاءة استغلال الموارد المكرسة للتعاون التقني من خلال تعبئة المهارات؛ والنهوض بنقل التكنولوجيا والدراية الفنية المناسبتين. وبعد تحديد تلك الأهداف برزت نهج جديدة إزاء التعاون الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، مما أجبر بلداننا على تنشيط قنوات هذا التعاون.

لقد طرحت الخطة في اللحظة التاريخية لآخر موجة من موجات إنهاء الاستعمار، وبخاصة في أفريقيا، ولكن أيضا في آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، فمثلت معلما رئيسيا على طريق التعاون الدولي. وإذ اعترف بها كوسيلة فعالة للنهوض بالتنمية بين البلدان النامية، فقد أدى شكل ومحتوى وأهداف التعاون بين بلدان الجنوب إلى تغييرات هامة، وتجري هذه التغييرات الآن في إطار عملية من العولمة تؤثر في الأجهزة ذات الأهمية الحيوية لنظمنا الاقتصادية ونظمنا الانتاجية من ناحية، وتؤثر من ناحية أخرى في آليات التضامن الاجتماعي التقليدية. واعترفت الجمعية العامة فورا بمزايا الخطة، حيث أيدت، في القرار ٣٣/١٣٤، خطة عمل بوينس آيرس "بوصفها أداة هامة للمجتمع الدولي لتكثيف وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية مما يؤدي إلى زيادة فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية". (القرار ٣٣/١٣٤، الفقرة ٤).

وبما أن الخطة كانت مكونا أساسيا مكملا، فإن الجمعية العامة أنشأت بموجب القرار ٣٨/٢٠١، صندوق بيريز غيريرو الاستئماني، الذي يستهدف دعم التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، وتمويل دراسات التنفيذ ومرحلة ما قبل الاستثمار، والمساعدة في تنفيذ مشروعات التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

وتأكدت صلاحية وقوة خطة عمل بوينس آيرس بالتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف من قبيل تعزيز قدرة البلدان على تسخير وسائلها الذاتية، وتعضيد القدرة الجماعية وتبادل الخبرات بهدف تطوير القدرات التكاملية. ولكن بسبب هيمنة قوانين السوق في أغلب الأحيان، أجبرت بلداننا على مواجهة هذا التحدي الذي لم يسبق له مثيل من خلال تعديل نهجها التحليلية واستراتيجياتها التي ينبغي تنفيذها في العالم النامي.

ونشهد الآن نشوء عوامل حاسمة تحول الإطار المتبع، بما في ذلك إنهاء دور الدولة التي تتولى إدارة المشاريع والتزامها؛ والتقدم التكنولوجي؛ وضيق الأسواق المحلية؛ وعولمة القرارات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا، وسعيا لاستمرار التعاون بين بلدان الجنوب بصورة ناجحة، يجب على بلداننا أن تستفيد من المزايا التنافسية الناتجة عن توزيع أفضل للموارد، وفعالية السوق ووفورات الحجم الكبير والتخصص.

ومع ذلك تظل مبادئ خطة عمل بوينس آيرس صالحة كما كانت في ١٩٧٨؛ أي التضامن أو مبدأ الأخوة بين الأمم ، حيث تشترك دولتان أو أكثر في تحقيق أهداف مشتركة؛ والسيادة، أو مبدأ حق تقرير المصير للدول والتعاون المتبادل في إطار دمج البلدان والمناطق؛ والكرامة، أو المبدأ الذي يؤكد على شرعية الحقوق وتساويها واحترام تنوع البلدان دون شروط أو تبعية بين الشركاء المتعاونين.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن النجاحات التي حققناها بفضل خطة عمل بوينس آيرس ينبغي ألا تكون بأي شكل من الأشكال ستارا من الدخان يحجب أولوياتنا. ويجب علينا أن نعمل على تجميع احتياجاتنا وقدراتنا من أجل التوصل إلى حلول أفضل في المجالات الأساسية مثل التنمية الزراعية، وإنتاج الغذاء ومعالجة التكنولوجيات.

ومن العقبات الرئيسية التي تواجه ذلك نقص الموارد من أجل التنمية، وهذا النقص يمكن أن تلغيه أو تخفف منه حقيقة أن بعض اقتصادات مجموعة البلدان النامية بدأت تبزغ بوصفها اقتصادات فائضة، أي أن لديها القدرة على تصدير رأس المال. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة لأن تولد الإرادة السياسية آليات إقليمية للنهوض بتدفق استثمار رأس المال داخل كل منطقة من المناطق النامية. وأساليب التعاون التقني بين البلدان النامية، المتمثلة في التبادلية والمقايضة والاستخدام التعاوني المشترك والمساهمة، من شأنها أن تجسد بالتالي المبادئ التي سبق أن أرسيت لإقامة تعاون متوازن بين متكافئين.

ربما يمكن التقدم بمقترحات أخرى للتحليل والمناقشة. وحقيقة أننا نناقش اليوم خطة عمل بوينس آيرس وتحديد مهام مبتكرة لكي نضطلع بها تعبر بصورة بليغة عن الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الأخيرة في مجال التعاون بين شعوب وبلدان الجنوب.

بيد أنه يتعين علينا أن نستميل البلدان التي خلفتها خطة العمل الجديدة هذه وراءها - وهي البلدان غير المطلة على البحر، والدول الجزرية الصغيرة، وتلك المعرضة للتصحر وتغير المناخ. فلها مكان أيضا في هذه الحركة الجديدة الجسورة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد مينوفيس - تريكل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن تتمكن من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. لقد أظهر لنا العقدان الماضيان أن النمو في التبادلات الأفقية بين بلدان الجنوب عنصر أساسي للتنمية. فبهذه الطريقة يمكن للبلدان النامية أن تتحكم في التبادلات بصورة منصفة للغاية مع شركاء أهدافهم التقنية والاقتصادية مشابهة لأهدافها ولكن خبراتهم مكملة لخبراتها. وفي عالم يزداد ترابطه، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، من الضروري إذا، أن تحتفظ الاقتصادات النامية بعضها مع بعض، بعلاقات منتظمة حتى يمكن لتدفق المعلومات أن يقرب بين دول كان بعضها لا يعرف البعض الآخر معرفة تامة، أو كان بعضها لا يلتقي مع البعض الآخر إلا عبر شركائها المشتركين في الشمال. ومن الضروري لهذا التضامن والمشروعات المشتركة بين بلدان الجنوب أن تبرز إلى الوجود حتى يتسنى للعولمة، هذه الظاهرة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين، أن تصبح حقا متعددة الأبعاد.

إن التنمية عملية ينتفع منها الجنس البشري بأكمله. والواقع أنه ليس بوسع البلدان الغنية أن تصبح حقا غنية إلا عندما ترتفع الأحوال المعيشية لأغلبية الجنس البشري إلى نفس مستوى أحوال أوفر الناس حظوظا بيننا. وعلاوة على ذلك ظهر، بسبب العولمة، خطر انتشار الأزمات الأخيرة في الاقتصادات الناشئة إلى الدول الصناعية، الأمر الذي يبرز مرة أخرى العلاقة التبادلية الموجودة بين البلدان الغنية والفقيرة. إن التنمية تهمنا جميعا، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تدرك ذلك تماما.

وتدعم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جميع أشكال الجهود الإنمائية، وتنظر على نحو إيجابي جدا إلى انتشار التعاون بين بلدان الجنوب الذي أعقب خطة عمل بوينس آيرس. وإن إطار عمل باندونغ للتعاون بين آسيا وأفريقيا، ومختلف الأنشطة التعاونية التي حدثت مؤخرا بين أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تظهر كلها المدى الذي يمكن ويجب أن تمتد إليه المبادرات بين بلدان الجنوب. غير أن من الأمور المهمة ملاحظة أن التعاون التقني والاقتصادي بين هذه البلدان مكمل للعلاقات بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنها. وسيكون التنسيق الفعال بين هذين النوعين من التعاون مطلوبا بصورة متزايدة.

ومن واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع خلال الشهور المقبلة أفضل الصيغ المناسبة لتمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب من العمل معا وإحداث تأثير متناسق. ويجب أن نحدد شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نتعهد فيها جميعنا بتحمل مسؤولياتنا الخاصة وندع وراءنا أخطاء الماضي. يقينا إن النموذج الجديد للتنمية سيشمل مزيجا من التضامن والمسؤولية يتكامل فيه العمل المشترك بين الشمال والجنوب مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن للعديد من المشروعات الصغيرة ولكن المستقلة والناجحة المشتركة بين بلدان الجنوب، أن تهيئ الظروف الملائمة لوضع مشروعات أخرى مستهدفة وفعالة للمساعدة الإنمائية.

(تكلم بالاسبانية)

إن التقدم المحرز في الاتصالات والمعلومات جعل من العولمة عملية لا رجعة فيها بجميع جوانبها. والبلدان النامية بدأت تكتشف إمكانيات للتعاون والثراء المشترك، الأمر الذي يجب أن نشجعه. وفي هذا الصدد، تهنئ مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى هيئات الأمم المتحدة التي تعمل على تشجيع هذه التبادلات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ونحن هنا في الأمم المتحدة نشرع في حوار جديد عن التنمية لن يستبعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن للجمعية أن تطمئن إلى أن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ستقدم مساهمتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف.

السيد اسكوادرون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني، أن أشارك باسم

الولايات المتحدة، البلد المضيف، في هذه المناقشة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فهي تتيح لنا جميعنا الفرصة للاحتفال بالذكرى العشرين لخطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨، التي كان الهدف منها تشجيع الاعتماد على الذات والدعم المتبادل بين البلدان النامية عن طريق تبادل المعلومات التقنية. ولا تزال هذه الأهداف صالحة اليوم مثلما كانت عندما اعتمدتها خطة عمل بوينس آيرس في أول مرة.

الولايات المتحدة تدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ونتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام، الذي قال في أيار/مايو من السنة الماضية إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يكون أكثر من مجرد شعار. وفي ذات الوقت، نتفق مع البيان الذي أصدرته الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي أشارت فيه إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب النظر إليه ليس بوصفه بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، ولكن مكملا له. ونحن قد أدرجنا مبادئ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في العديد من برامجنا للمساعدة الإنمائية على المستوى الثنائي.

ولجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تدعم بدورها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية. وتشيد الولايات المتحدة بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة حاليا في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما جهود الوحدة الخاصة الموجودة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونعتقد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يدخل على نحو مناسب تماما في إطار الجهود الأوسع لتعزيز التنسيق والتعاون والإصلاح بين جميع أمم العالم.

وترى الولايات المتحدة أننا ينبغي أن نعزز من فعالية الموارد الموجودة حاليا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبصورة محددة، نعتقد أن من المهم للغاية الاستمرار في وضع مؤشرات لقياس فعالية البرامج وتطبيقها على هذه البرامج. إن وضع آليات للتغذية الاسترجاعية الجيدة تقاس بها فعالية البرامج من شأنه أن يفيد ليس فقط الذين يمولون البرامج ولكن أيضا الذين يستفيدون منها. ولأن البلدان المستفيدة تساهم في إعداد التقارير عن أي البرامج أفضل تأثيرا وتتلقاها فإنها ستكون في وضع أفضل لنشر المعلومات عن أفضل الممارسات إلى المستفيدين المحتملين الآخرين. وهذا هو أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: أي أن البلدان النامية بعضها يساعد البعض الآخر.

وتقارير التغذية الاسترجاعية الجيدة من شأنها أن تفيد الجميع بطريقة أخرى: إذ أن تحليل البرامج يعزز مصداقية تلك البرامج ويجعل تبرير القرارات المتعلقة بتمويلها أكثر سهولة. والتحليل المتبصر يعجل ببلوغ الهدف المتمثل في الشفافية، التي تفيد الذين يقدمون التمويل والذين يستفيدون منه.

ختاما، يسر الولايات المتحدة غاية السرور أن تستضيف هذه المناقشة. ونشكر الممثلين على حضورهم ومشاركتهم. ونتطلع إلى تبادل آراء مثمر مع بلدان العالم الأخرى بشأن هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أهنئ الرئيس والجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع التذكاري الهام. ونشعر بالامتنان العميق لكل الأعضاء الذين أيّدوا في العام الماضي مبادرة مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي أدت إلى اتخاذ الجمعية العامة لقرار عقد هذا الاجتماع التذكاري.

ظلّت مجموعة الـ ٧٧ منذ إنشائها تعلّق أهمية قصوى على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية. وهذا التعاون ضروري للتقليل من هشاشة البلدان النامية حيال العوامل الخارجية، ولتحقيق أكبر قدر من التكامل للتعجيل بتطوير اقتصاداتها. وخطة عمل بوينس آيرس التاريخية التي اعتمدت قبل ٢٠ عاما، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، والتي أيدتها الجمعية العامة بعد ذلك، كانت تعبيرا عن تطلعات البلدان النامية وإعرابا عن رغبتها في توثيق التعاون الاقتصادي بينها بوصفه مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب وجزءا لا يتجزأ من عمل المجموعة الجماعي الذي يهدف إلى توثيق التعاون الدولي من أجل التنمية. ومثّلت خطة العمل بداية مرحلة جديدة في هذا التعاون بإتاحتها خريطة هندسية لآلية محددة تحديدا تاما للتنفيذ والمتابعة. ولا يزال الموضوع الرئيسي لخطة عمل بوينس آيرس يحظى بأهمية بالغة، بل إنه

أكثر أهمية اليوم نتيجة العولمة والتحرير. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تجدد التزامها بتكثيف التعاون بين البلدان النامية لتحقيق هدف الاعتماد الجماعي على الذات، ويشهد على ذلك الإعلان الذي اعتمدته مؤخرا قمة حركة عدم الانحياز وإعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي صدر في الشهر الماضي.

في الأعوام القليلة الماضية، حققت قوى العولمة والتحرير تغيرات هائلة في الساحة الاقتصادية العالمية. فبالنسبة للبلدان النامية، تمنعها مختلف القيود الخارجة عن قدرتها من المشاركة الكاملة في هذه العملية. وأغلبية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، بمواردها الشحيحة والبيئة المساندة الخارجية غير المشجعة، تواجه تحديات يبدو أن من الصعب التغلُّب عليها فيما يتعلق بالمنافسة العالمية، مما رجح تهميشها. وفي هذا السياق، لو كانت البلدان النامية قد نفذت التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقوة أكبر، لحصلت على وسيلة أعظم للتأثير في بيئتها الخارجية وفي الحوار حول التعاون بين الشمال والجنوب. وليسَّرت لها تلك الوسيلة في الوقت ذاته، أن تسهم في حل كثير من مشاكل التنمية في البلدان النامية، وأن تتمكن من مواجهة تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر نجاحا بشروط منصفة وعلى قدم المساواة.

وتدرك البلدان النامية دوما مسؤوليتها عن النهوض بتنميتها الاقتصادية وعن تنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها. وإمكانية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل التجارة والتنمية أمر عظيم للغاية في هذا المنعطف نظرا لزيادة تحرر البلدان النامية وانفتاحها وللجهود الكبيرة لإصلاح سياساتها التجارية. وفي هذا السياق، يتحتم استمرار تدعيم النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، الذي انبثق عن خطة عمل بوينس آيرس. وهناك حاجة للنظر في إعطاء زخم جديد لمفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية بتعديل التيسيرات السابقة لذلك النظام وفقا للتعريفة وللتدابير المطبقة حاليا والناتجة عن الإصلاحات الوطنية للتعريفات والتجارة وعن اتفاقات جولة أوروغواي كذلك. ومن المهم أيضا أن نعزز التجارة الإقليمية وفيما بين الأقاليم عن طريق زيادة المشاركة، وتوسيع نطاق تغطية المنتجات، وزيادة التيسيرات المتبادلة. إن الفعالية الممكنة للنظام العالمي للأفضليات التجارية ازدادت زيادة كبيرة نتيجة لإعادة تقييم صكوك التعريفة في أنظمة البلدان النامية بعد أن قامت البلدان النامية بالتحرير الواسع النطاق للتدابير غير المتعلقة بالتعريفة.

وعلى سبيل المثال، ينص اتفاق النظام العالمي للأفضليات التجارية على وجوب الاعتراف بوضوح بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما فيها البلدان غير الساحلية، وبوجوب الاتفاق على تدابير تفضيلية ملموسة لصالح تلك البلدان. ولن تطالب أقل البلدان نموا ولا الكثير من البلدان غير الساحلية بتقديم تيسيرات على أساس تبادلي. إن التدابير الموجودة في اتفاق النظام العالمي للأفضليات التجارية تهدف إلى زيادة صادرات أقل البلدان نموا، مما ينهض بمستويات معيشتها.

والصندوق الائتماني لبيريز - غويرو، والصندوق الائتماني لتعاون بلدان الجنوب، اللذان أنشئا لدعم أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية، كانت لهما أهمية قصوى بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين في تحقيق الاعتماد الوطني الجماعي على الذات. ومن الأساسي اليوم أن نزيد موارد الصندوقين بغية دعم التعاون بين بلدان الجنوب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد كل البلدان، لا سيما البلدان المانحة، أن تسهم بسخاء في الصندوقين بغية تمكين مجموعة الـ ٧٧ والصين من مواصلة دعم المشاريع التعاونية بين بلدان الجنوب.

ومنظومة الأمم المتحدة في وضع فريد لمساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى فترة اقتصادية جديدة. وقدرة مؤسساتها على التحليل الموضوعي للاتجاهات الاقتصادية وعلى الإشارة إلى الخيارات السياسية التي تعطي الأولوية للاعتبارات الإنمائية، هي أساس التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية. وتعتمد مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتمادا كبيرا على الدعم الذي يقدمه لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، وبغية الاحتفال بهذه الذكرى وبالجهود الجارية لمنظومة الأمم المتحدة لتوثيق التعاون بين بلدان الجنوب، أود أن أقترح أن تكرس الجمعية العامة يوما دوليا للتعاون بين بلدان الجنوب. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأعمال التي يضطلع بها كثير من مؤسسات بلدان الجنوب بهدف تقديم إسهام قيِّم لزيادة وعي المجتمع الدولي، وبخاصة فيما يتعلق

بالحاجة إلى ما يتطلبه دعم التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من تعاون دولي. وفي هذا الصدد، من الجدير بدعمنا الأنشطة التي يضطلع بها الآن مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني بين بلدان الجنوب في جاكرتا.

ونظرا للحالة الاقتصادية العالمية الحالية، يجب أن تعطي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أولوية قصوى لمسألة تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تداولت بالتفصيل حول هذه المسألة في الاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا في نيويورك. وانصب لُب المناقشات على حتمية الاعتماد الجماعي على الذات، لا بوصفه أداة جوهرية للتعجيل بتحقيق التنمية واستئصال شأفة الفقر فحسب، بل وبوصفه أمرا حاسما لإشراك بلدان الشمال في حوار بنّاء مع بلدان الجنوب.

والبؤرة الأساسية لتكثيف التعاون بين بلدان الجنوب تتمركز في برنامج عمل كاراكاس وخطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولئن كان تنفيذ هذين البرنامجين قد أسفر عن بعض النتائج، فإن هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به. وفي هذا الصدد، تصدى مؤتمر بلدان الجنوب الذي عقد مؤخرا في سان خوسيه تصديا مباشرا لمسألة التوفيق بين البرنامجين. وأوصى المؤتمر بكل حق مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن توطد وتنسق أنشطتها بشأن مختلف القضايا وفي مختلف المحافل لتحقيق الاتساق بين مبادرات بلدان الجنوب.

وبازدياد العقبات الحائلة دون تنميتنا الاقتصادية، وعدم البدء حتى الآن في الحوار بين الشمال والجنوب، ونشوء علاقات تكامل فيما بين البلدان النامية، يصبح توسيع نطاق تعاوننا التقني والاقتصادي أشد إلحاحا مما كان عليه قبل ٢٠ سنة عندما اعتمدت خطة عمل بوينس آيرس.

وبينما يمكن القول بأنه لا بد أن نعطي زخما أشد لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأنشطة التعاون التقني فيما بينها، لا بد أن نحرص على ألا نضطلع بمشاريع دون تقييم إمكاناتها تقييما كاملا. والواقع أن هذا يمكن أن يلحق ضررا بليغا بنفس القضية التي نسعى إلى تعزيزها. ولا بد أن نتذكر في جميع الأوقات أن مشاريع التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب أن تثمر عن منافع متبادلة للبلدان النامية وأن تتسم بالسلامة من الناحية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ سينشئ قريبا برنامجا بحثيا معنيا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بالتعاون الوثيق مع فروع مجموعة الـ ٧٧ وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وغير ذلك من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، والهدف من هذا هو النهوض بالدراسات البحثية في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وحسبما أشارت مجموعة الـ ٧٧ والصين في عدة مناسبات، يتسم برنامج عمل كاراكاس وخطة عمل بوينس آيرس بمفهوم غير عادي. فهما تقدمان خطة عمل تنطوي على آليات محددة تحديدا واضحا، تستخدم لأغراض الدعم والمتابعة والاستعراض، وبهما مكونات متنوعة يربط بينها جدول زمني دقيق وضع لأغراض التنفيذ. ونعتقد أنهما تزودان التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدينامية كانت مفتقدة من قبل. وقد طرحت خبرة العقدين الماضيين عدة أسئلة تتصل على وجه التحديد بمسائل من قبيل تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقوم الحاجة اليوم إلى طرائق تنظيمية مناسبة تجتذب الموارد على نحو فعال من مختلف المنظمات والمؤسسات المالية الدولية ليتسنى توجيهها لدعم أنشطة وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولرسم معالم استراتيجية مشتركة لزيادة الدعم للتجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للبلدان النامية ولتشجيع إقامة صلات متبادلة وتعاون فيما بينها. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا الشديد للبلدان التي لا تزال تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما حكومة اليابان، التي تدعم بسخاء المؤتمر المقبل المعني بالتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي، المقرر عقده في بالي في الفترة من ١ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨.

ودعوني أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الإعراب، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن تأييدنا الشديد للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدته المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بهدف دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الإعلان الختامي الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذين اجتمعوا في نيويورك في الشهر الماضي، أعرب الوزراء

عن تقديرهم للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة ووحدته المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة توسيع هذا التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ لصالح البلدان النامية كافة.

أخيرا، أود أن أقول إن منظومة الأمم المتحدة لا بد أن تضع استراتيجية عالمية من شأنها تمكين جميع تجمعات الجنوب الاقتصادية من الاستجابة على نحو مناسب لتحديات العولمة والتحرير. وهذه مسألة لا بد من مناقشتها بتعمق في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي المقرر عقده في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من ١ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨.

وإنني على ثقة من أن مؤتمر بالي المقبل ومؤتمر قمة الجنوب سيهيئان المسرح للبلدان النامية كي تعرض رؤيتها الجماعية للتعاون الدولي المضطلع به لأغراض التنمية، ورؤيتها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الألفية المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا الدائم الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي في هذا الاجتماع التذكاري المعقود للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

تحتفل الجمعية العامة اليوم بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتأمل في الدروس المستفادة والإنجازات المتحققة في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين، وللاعتراف بتغير بيئة الشراكات العالمية في عصر العولمة.

فمنذ عشرين سنة أقرت الجمعية العامة خطة عمل بوينس آيرس بوصفها أداة هامة من أدوات المجتمع الدولي الرامية إلى مضاعفة وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، وطلبت من الحكومات والمنظمات الدولية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز أهداف الخطة وتنفيذها.

والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يمثل استراتيجية رئيسية لدعم الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وهو آلية لا غنى عنها لضمان الاشتراك في الاقتصاد العالمي. ولا يزال التعاون التقني الذي يحمل سمات العلاقات بين الشمال والجنوب يمثل عاملا هاما لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. وخطة عمل بوينس آيرس ما برحت منذ اعتمادها تجري تغيرات عميقة في العلاقات الدولية. إن تعمق الترابط فيما بين الأمم، الظاهرة التي نسميها العولمة، يتيح قوة دفع جديدة وفرصا جديدة وسببا منطقيا جديدا لتوثيق التعاون، مثلما يفرض تحديات جديدة أمام الدول. إننا نرحب بالمبادرات المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز التعاون والتكامل فيما بين الاقتصادات المحلية.

وندرك أننا نعيش في عالم سريع التغير وأننا التقينا هنا اليوم لكي نتطلع إلى المستقبل. وموضوع احتفالنا التذكاري هو "نحو شراكة عالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الألفية الجديدة"، وفي الحلقة النقاشية المعقودة بعد ظهر اليوم ينبغي أن نستكشف دور وأهمية التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عالم يزداد تكافلا.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويؤكد الاتحاد من جديد التزامه بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولدى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ينبغي للبلدان النامية أن تُسخِّر وتستخدم ما يوجد في بلدانها من قدرات. والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة مفيدة للبلدان النامية وفيما بينها وإن كان ينبغي للبلدان المانحة أن تؤدي دورا فعالا داعما، بتعزيزها زيادة استعمال طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

في التعاون الإنمائي. وتتحمل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية بوصفها عاملا معززا ووسيطا للتعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر القول بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي ألا يعامل باعتباره برنامجا خاصا بل ينبغي إدماجه فيما تسفر عنه الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أعمال عموما.

إن الأثر الإنمائي المحتمل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تلك البلدان يجري الاعتراف به على نحو متزايد، ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح توسيع نطاق استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عبر السنوات. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر على سبيل المثال مبادرة الشركاء في السكان والتنمية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. إن تعزيز اللامركزية داخل الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة سيدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة لإعداد البرامج الإنمائية وخيارا منطقيا للتعاون الإنمائي.

وفي هذا الصدد، يشيد الاتحاد الأوروبي بأعمال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدعم الجاري الذي يقدمه البرنامج لصيغة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي صيغة يوليها مدير البرنامج أولوية عليا في إعداد البرامج بوصفها سياسة موحدة. وستحذو منظمات وهيئات في منظومة الأمم المتحدة حذو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الدعم.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد زادت السلامة والأهمية المستمرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة لمساعدة تلك البلدان على المشاركة بفعالية في البيئة العالمية الناشئة. وبهذه الأدوات، نأمل أن يزدهر التعاون بين بلدان الجنوب في الألفية المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز في هذا الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

هذا الاجتماع، الذي ينعقد بعد مؤتمر قمتنا في دربان بوقت قصير، جاء في أفضل توقيت ممكن. فقضايا البلدان النامية وشواغلها في اجتماع بوينس آيرس لا تزال تشكل تحديا لالتزامنا بالتعاون بين بلدان الجنوب. ولهذا السبب، يظل التعاون بين بلدان الجنوب أحد الأسس السليمة التي يمكن للبلدان النامية أن تستند إليها عن طريق جهودها الخاصة للخروج من وهدة التخلف.

إن موضوع هذا الاجتماع التذكاري موضوع ملائم يعبر عن ترابط جهودنا العالمية من أجل التحقيق الكامل لهدفنا. وما أحرز من تقدم حتى الآن في التعاون بين بلدان الجنوب، مثل خطة عمل بوينس آيرس، يساعد في تيسير بناء جسر بين تجاربنا وجهودنا. وهو يوحد ويدعم الجهود الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والمشتركة بين الأقاليم عن طريق هيئات وأنظمة تنفيذ متعددة. وسيتسنى للبلدان النامية، عن طريق التعاون التقني فيما بينها، أن تستجيب بفعالية وعلى نحو إيجابي لتحديات العولمة والتحرير، فتنأى بذلك عن خطر التهميش. وهذه الجهود لا غنى عنها لكفالة أسلوب منصف لمشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

ومن شأن هذه الجهود أيضا أن تجد الدعم في التعاون بين الشمال والجنوب وأن توجه لتعزيز وتعجيل عمليات نقل التكنولوجيا، والمهارات، ونشر المعارف والمعلومات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ولهذه الغاية، نشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٥١ (د - ٢٩) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والذي أذن بإنشاء الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز ذلك التعاون على أساس يشمل المنظومة بأسرها. وبالفعل، كان ذلك القرار حسن التوقيت وبعيد النظر إلى أقصى حد، نظرا للمشوار الطويل الذي قطعناه قبل أن ندرك تماما الهدف، الذي يجيء ضمن أهداف أخرى، المتمثل في جعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصرا رئيسيا في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستئصال الفقر.

عندما نشدد على ضرورة التعاون بين بلدان الجنوب، نلاحظ مع التقدير الاحتفال بهذه الذكرى على

عدة مستويات - على مستوى الدورة رفيعة المستوى، وندوة النقاش المضمونية ومعرض التعاون بين بلدان الجنوب. وعن طريق هذه الجهود يمكن أن يصبح بناء الوعي والحاجة إلى حشد الجهود لبلوغ التعاون بين بلدان الجنوب حقيقة واقعة.

ونشيد بالوحدة الخاصة لاستمرارها في صياغة برنامجها المنفصل لتعزيز قدرة البلدان النامية ولتعزيز التعاون على نحو متبادل في المجالات الرئيسية من أجل التنمية. إن توفير الموارد من أجل بناء القدرات أمر ضروري ويجب كفالته على أساس مستمر وآمن ومتزايد. ولهذه الغاية، نظل ندعو إلى زيادة الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تدعيم التقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن تغطية احتياجات البلدان النامية الأخرى.

وندعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن المنظمات الأخرى، للاشتراك في صياغة توصيات ملموسة بشأن متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل سان خوسيه، كما اعتمدهما مؤتمر التعاون بين بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يعطي قيمة إضافية لكل جهودنا الرامية إلى زيادة إذكاء الاهتمام بالتعاون بين بلدان الجنوب لدعم جهود البلدان النامية حتى تشارك على نحو منصف في الاقتصاد العالمي.

ونرى أن هذه الجهود، في مجملها، ستنجح إلى حد بعيد في تكثيف العمليات الجارية لتعزيز الأشكال المختلفة للحوار بين المناطق والتعاون وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية المتعددة من أجل التعاون بين بلدان الجنوب. إن تقرير الأمين العام (TCDC/10/2) بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتوصيات لجنة الجنوب؛ وموجزه التحليلي للمعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن السياسات والأنشطة التي نفذت لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، رغم العوائق الأخرى، مأمول لهما أن يثبتا أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال يمثل آلية مستخدمة على نطاق واسع بين البلدان، مما يدعم العديد من الترتيبات المحلية الأخرى.

ويتفق ذلك أيضا مع الوعي اللازم لاعتماد أساليب أكثر فعالية للتنفيذ والسياسات.

إن أهمية هذه المبادرات تكمن في ملاحظة أن أغلبية البلدان النامية تخصص الآن موارد كبيرة من ميزانياتها الوطنية لمشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتكملة طائفة من الجهود الأخرى التي تتضح أيضا عن طريق المؤسسات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، مثل مركز الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

ونأمل أن يتسنى للوحدة الخاصة، عن طريق دعم المبادرات الإنمائية الوطنية والإقليمية، أن تستمر في العمل بمثابة محفز وشريك نشط في تعزيز ورصد الاتجاهات العالمية في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتطبيقه. وينطبق الأمر نفسه على وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي استمرت تعمل على نحو مماثل كل منها في مجال اختصاصه.

وننوه أيضا، مع الارتياح، بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التوجهات الجديدة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

أخيرا، نشدد على ضرورة أن تعمل البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة على زيادة الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقوية الالتزام بتعزيزه بوصفه أداة مفيدة للتنمية. وينبغي للوحدة الخاصة أيضا أن تحافظ على هويتها المنفصلة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية مواصلة عملها على نحو فعال، بينما تكملها في الوقت نفسه الوكالات والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب ظهر في السبعينات كوسيلة لتعزيز تضامن بلدان الجنوب في كفاحها ضد بلدان الشمال، وبغية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من المشاركة في النظام الاقتصادي الدولي.

وعندما حطت الحرب الباردة أوزارها، تغير هذا المفهوم عن التعاون بين بلدان الجنوب. واليوم، يجري قبول التعاون بين بلدان الجنوب على نطاق واسع بوصفه شكلا فعالا من أشكال التعاون الإنمائي بروح من "تشاطر الخبرات". علاوة على ذلك، بزغ شكل جديد من التعاون الثلاثي المتعلق بالبعد الجديد للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

واليابان تؤيد بنشاط التعاون بين بلدان الجنوب لأنه يوفر مساعدة مفيدة مفصلة على قياس الاحتياجات والظروف المعينة لفرادى البلدان النامية، ولأنه يسهم في توسيع نطاق الأطراف المعنية بالتعاون الإنمائي. ولقد استضافت اليابان في عام ١٩٩٣ مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، واستضافت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ المحافل الآسيوية - الأفريقية. وعقدت أيضا في أيار/مايو من هذا العام مؤتمر تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ونفذت مشاريع مختلفة للتعاون الثلاثي، وتعاونت في بناء المؤسسات التابعة للمنظمات المسؤولة عن التعاون بين بلدان الجنوب في البلدان النامية، ووفرت المساعدة المالية لهذا التعاون عن طريق صندوق تنمية الموارد البشرية المشترك بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبلغت قيمتها مليوني دولار في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٨.

واليابان ملتزمة بمواصلة اضطلاعها بهذا الدور في المستقبل. ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية الذي سيعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء دول عدد من البلدان الأفريقية، سيركز على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما التعاون الآسيوي - الأفريقي، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص.

وبزيادة توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب على أساس مفهوم "تشاطر الخبرات"، يتصف تملك البلدان النامية بأهمية كبرى. ومن الأهمية بمكان أن تتقبل البلدان النامية أنفسها تقبلا كاملا أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب شكلا فعالا من أشكال التعاون الإنمائي الذي يتخطى تعزيز التضامن بينها. ولئن لم يكن التعاون بين بلدان الجنوب بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل كان مكملا له، فهو يتضمن شتى الامتيازات المقارنة بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، من قبيل تبادل التكنولوجيات والمعرفة على نحو مناسب أكثر للظروف السائدة فعلا في البلدان النامية.

وبغية زيادة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ينبغي للبلدان النامية أن تستغل هذه الامتيازات المقارنة إلى أقصى حد، وأن تعلم أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب عنصران رئيسيان في تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية. ومن الضروري تطوير وتعزيز الموارد البشرية التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تؤيد بدورها الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق التعاون الثلاثي المتعلق بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، ينبغي لها أن تنقل إلى البلدان النامية المعرفة والخبرة اللتين اكتسبتهما من تجربتها الذاتية في التعاون الإنمائي.

وأخيرا، من الضروري بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب إيجاد بيئة تسمح بسهولة الحصول على

المعلومات عن أمثلة ناجحة على هذه الجهود. وكان يمكن أن يستفيد الجميع إفادة كبرى لو أنشئ نظام لجمع تلك الأمثلة الناجحة من مختلف البلدان والمنظمات وأتيحت للبلدان النامية.

أختتم بالقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يتمتع بإمكانية هائلة بوصفه شكلا فعالا من أشكال التعاون الإنمائي في القرن الحادي والعشرين. ويعود الأمر إلى البلدان النامية في اتخاذ مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تواصل دعم هذا التعاون بنشاط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أختتم الآن الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.